## كلمة ونص

ميشيل خياط

### لا تستصعبوا السكن الجديد

تزداد الظروف المعيشية السورية صعوبة وحدّة، وسط اشتداد وطأة التضخم المالي على الرواتب والأجور، ما أفقدها دورها وجدواها.

وعلى الرغم من ذلك كله، يقبل على الزواج في سورية ما يقرب من **400** ألف رجل وامرأة «في المتوسط سنوياً»، حسب الإحصاءات الرسمية في السنوات القليلة الماضية.

ولعل في هذا الأداء، تعبيراً شديد الوضوح عن تبني الموروث الحميد في السعي إلى تكوين أسرة وإنجاب أطفال، خلافاً لما نقرأ عن الدول الغربية من عزوف عن الزواج طلباً للحرية وهرباً من النفقات الباهظة لتنشئة الأطفال وخوفاً من استحواذ المرأة على نصف ممتلكات الرجل عند الطلاق، ما قاد إلى تراجع بعدد السكان في تلك الدول، وارتفاع نسبة المسنين.

ونلمس على المسار ذاته للسوريين تمسكاً بالرغبة في احتضان الزواج في بيت مستقل تمهيداً لتكوين أسرة.

ولم تعد الأبنية الطابقية الحديثة تسمح وهي الصغيرة– عملياً– بالمقارنة مع البيوت العربية القديمة، بالعيش المشترك مع الأهل.

ولما كان أغلب السوريين يؤثرون أن يمتلكوا البيت لا أن يستأجروه، فإن المسألة العويصة التي تواجههم الآن هي الغلاء الفاحش جداً للبيوت وعدم قدرة أغلب الأسر الجديدة على امتلاكها، ما يضطر الراغبين في الزواج وهم –كثر– أن يستأجروا بيتاً بأجر يلتهم أغلب دخلهم الشهري، وهذا سبب جوهري من أسباب الكثير من حالات الطلاق!!

ومن الملاحظ أن نسب الطلاق باتت مرتفعة جداً بما لا يتلاءم أبداً مع عاداتنا وتقاليدنا وتماسك الأسرة في مجتمعنا، ولكن كما يقال: «الجوع كافر».

وقالت الدكتورة رشا سيروب الأستاذة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق في محاضرة، قدمت جريدة «الوطن» السورية نبذة عنها في **2024/10/15**: «إن وسطي دخل الفرد في سورية لا يشكل **10**بالمئة من إنفاق الأسرة وإن **80** بالمئة من السوريين فقراء و**90** بالمئة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي»، وعلى الرغم من ذلك فإن أكثر من مئتي ألف واقعة زواج تسجل في سورية سنوياً.

لا أسرة من دون بيت، تماماً مثلما لا حياة للإنسان من دونه، وهذا يعني أن الحفاظ على مؤسسة الزواج يتطلب سعياً ناجحاً نحو جعل المنازل متاحة للأجيال الشابة الراغبة في الزواج.

وعندما نقرأ أن البيوت بمئات الملايين في الريف والضواحي وأنها بالمليارات في المدن، قد نُحبط، علماً أن هذه الأسعار ليست حقيقية بل ابتزازية، ونتاج استغلال بشع للظروف المأساوية الناجمة عن «الحروب» المستمرة علينا منذ ثلاثة عشر عاماً.

في محاضرة الدكتورة سيروب ذاتها نقرأ أن الفجوة السكنية تتسع، وأن تكفة الحصول على سكن، تشكل **60** إلى **70** بالمئة من دخل الفرد السنوي، وأن الاستثمار في السكن تراجع **50** بالمئة..!!.

وتورد رقماً تستنده إلى المكتب المركزي للإحصاء مفاده أن **215** ألف وحدة سكنية في سورية تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي خلال سنوات الحرب «وهذا الرقم يتناقض مع أرقام وتقديرات سابقة تحدثت عن الحاجة إلى ملايين البيوت الجديدة بعد هذه الحرب الضروس».

وعلى الرغم من ذلك كله لابد من اختراق استعصاء السكن الجديد، والعين هنا يجب أن تُركز على الأسر الجديدة.

وعندما اقترحنا سكن الشباب لجميع الراغبين، طالبنا ببيوت شبابية صغيرة، وقد نفذ بعضها في خمس سنوات بأسعار رخيصة جداً، ثم جاءت الحرب وبدأ استغلالها البشع وضربت التجربة وكانت قصة نجاح مذهلة.

تعالوا نستفد من الأخطاء ونتجه للبناء على النجاح: بيوت أصغر للعرسان مشهورة عالمياً باسم «استديو» مساحتها في باريس تنخفض إلى **29**م² «غرفة واحدة» وترتفع في مصر العربية إلى «**28**م2».

مثل هذه البيوت ملائمة لبدايات الحياة الزوجية، تبنى بأموال الراغبين وبقروض ميسرة «على **25**سنة»، آخذين بعين النظر أن الرواتب والأجور سترتفع حتماً لتواكب التضخم المالي.

ستحمل المؤسسة العامة للإسكان على القروض، بأسهمها وبضمانة البيوت ذاته وبأرباح إنجاز **5** بالمئة فقط، ويُقبل الجميع، ويُعدل بينهم بالقرعة الإلكترونية لجهة وقت استلام البيت وارتفاعه واتجاهه، إنه حل إنساني واجتماعي واقتصادي.

لا تستصعبوا الوصول إلى بيوت جديدة هي ضرورية، إذ لا حياة اجتماعية وإنتاجية من دون مسكن، إنه مثل الهواء والماء للإنسان.

### تحول جذري في نظام التعليم بتطبيق مشروع «المسارات التعليمية»

# ماردیني لـ«الوطن»: المجتمع الأسري يعاند ميول الأطفال ويضغط عليهم لتحديد مسارهم

**600 ألف طالب في الصفين الثامن والتاسع شاركوا باختبار المسارات في العام الماضي**

**| محمود الصالح**

كشف وزير التربية محمد عامر الماردیني عن عزم وزارة التربية على البدء في تطبيق منهاج المسارات التعليمية على العملية التربوية في البلاد، موضحاً أن الهدف من هذا المشروع الوطني الاستراتيجي هو تحسين جودة التعليم بما يتوافق مع النظم التربوية العالمية، ويصب هذا التوجه في إطار تطوير الواقع التربوي من النمط التقليدي إلى حاجات المتعلمين للوصول إلى مخرجات تعليمية متوافقة مع حاجة سوق العمل في البلاد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن وزير التربية أن هناك ثمانية مسارات تعليمية سيتم العمل عليها بشكل تدريجي، وحتى نتمكن من تحقيق ذلك يجب أن نمتلك أدوات القياس اللازمة لميول الأطفال تعليمياً لتحديد إمكانيات وتوجهات كل طفل في المجال التعليمي، لأننا نجد تمايزاً واضحاً بين الأطفال حتى في العائلة الواحدة، لأن هذه الميول العلمية تكون فطرية وتنشأ مع تكون الطفل.

وأضاف الماردیني: إننا في المجتمع والأسرة وللأسف الشديد نعاند هذه الميول، ونعمل على معاكسة هذه الميل ونبدأ بالضغط على الطفل لتحديد مساره التعليمي حتى قبل أن يدخل إلى المدرسة، وبالتالي نجد الطفل يريد أن يصبح طبيباً لكن ليس لديه ميول لأساسيات هذا العلم، وكذلك ليس لديه شغف شخصي نحو هذا النوع من العلوم، لذلك إذا أردنا السير في المسارات التعليمية فيجب أن نقيس الميول لديه، وعلى وزارة التربية بمختلف مؤسساتها أن تكتشف من لديه هذه الكفاءات حسب كل مسار تعليمي.

ولفت إلى أنه في العام الدراسي الماضي طبقنا في الوزارة التجربة على طلاب الصفين الثامن والتاسع، ووضعنا 6 أنماط لميول الطلاب، موضحاً أن النمط الأول يحتاج إلى جهد عضلي، والنمط الثاني يحتاج إلى جهد عقلي، والنمط الثالث هو النمط الفني ويحتاج إلى جهد إبداعي، وهناك النمط الاجتماعي وهو النمط الرابع، وأما النمط الخامس فهو النمط المبادر المغامر، والنمط السادس وهو التقليدي ويحتاج الى الدقة في العمل.

وبين الماردیني أن هذه الميول المهنية يجب أن نراها عند التلميذ، مضيفاً: طبقنا مقياس الذكاءات المتعددة وهي ثمانية أنماط «ذكاء لغوي – ذكاء منطقي رياضيات وتفكير – ذكاء شخصي تدرك مظاهره– ذكاء اجتماعي يمكن الفرد من فهم الناس – ذكاء مكاني يمكن الفرد من التخيل – ذكاء جسدي حركي يستخدم الجسد – ذكاء طبيعي يفهم الطبيعة – ذكاء موسيقي».

وأوضح وزير التربية أن الاختبارات خلال العام الدراسي الماضي في هذا المجال شملت 300 ألف تلميذ في الثامن ومثلهم في التاسع، وقد وجدنا أن النمط الواقعي كان 18 بالمئة في الصف الثامن، و13 بالمئة في التاسع، والنمط التحليلي كان 7 بالمئة في الصفين، والنمط الفني كان 9 بالمئة في الصف الثامن، و15 بالمئة في التاسع، والنمط الاجتماعي كان 20 بالمئة في الثامن و23 بالمئة في التاسع، والنمط المبادر كان 18 بالمئة في الثامن و14 بالمئة في التاسع، والنمط التقليدي كان 25 بالمئة في الصفين الثامن والتاسع.

وأكد الماردیني أن هذه النتائج دفعت الوزارة إلى التفكير ببدء تطبيق المسارات التعليمية، وستكون البداية في عملية التطبيق في مدارس المتفوقين في هذا العام، على أن يكون التطبيق في باقي المدارس بشكل تدريجي لدى باقي المدارس حسب توافر الإمكانيات التعليمية لذلك.

وأضاف الماردیني: ستكون المسارات التعليمية ثمانية مسارات الأول مسار العلوم ويختص بدراسة الكليات الطبية والصيدلة والعلوم الصحية بعد الثانوية، ومسار الهندسة التطبيقية ويختص الطالب بدراسة الهندسات العمارة والإنشائية، والمسار الثالث الآداب ولغاتها ويختص الطالب بأنواع اللغات، والمسار الرابع هو المسار التربوي والذي يختص بالعلوم التربوية، والمسار الخامس هو مسار المعلوماتية ويدرس الطالب تقانة المعلومات وهندستها والنظم الحاسوبية، والمسار السادس الصناعي ويدرس الطلاب في الجامعة المهن الصناعية على مختلف بأنواعها، والمسار السابع هو المسار التجاري ويدرس الطالب التأمين والمحاسبة والمصارف وغيرها، والمسار الثامن هو المسار التجميلي ويدرس فيه الطالب التجميل والحلاقة والخياطة وغيرها من الفنون.

ونوه الماردیني بأن صدور قانون جديد لوزارة التربية سيساعد كثيراً على توفير مقومات هذا المشروع، لأنه ضمن القانون هناك مشروع المسارات التعليمية.

### بعد سرقة الأسلاك وأبراج الخط الرئيسي.. الخط البديل معرض لأي عطل

# مدير كهرباء السويداء: ننتظر إعطاء المباشرة للمتعهد لإصلاح الخط الرئيسي

**| السويداء– عبير صيموعة**

أدى خروج الخط الأساسي المغذي للمحافظة بالتيار الكهربائي الواصل من محطة تشرين إلى محطة الكوم بسبب التعدي على الأسلاك وعلى نقاط الأبراج إلى الاعتماد الكلي بتغذية المحافظة بالكهرباء على الخط البديل المعرض لأي عطل والذي من شأنه قطع التغذية عن المحافظة.

وأكد مدير شركة الكهرباء في السويداء غسان ناصر لـ«الوطن» أن عملية إعادة الخط للاستثمار متابعة بشكل كامل من وزارة الكهرباء باهتمام ملحوظ من محافظ السويداء لأنه الخط الأساسي المغذي للمحافظة حيث جرى الإعلان على تنفيذه كما تم تعهيده مؤخراً.

وأضاف: الشركة تنتظر إعطاء المتعهد أمر المباشرة قبل بداية فصل الشتاء لأنه من الضروري تنفيذه خلال المدة العقدية التي لا تقل عن شهرين لما له من أهمية، لأن المحافظة تعمل على الخط البديل حالياً، وفي حال تعرضه لأي عطل فمن شأنه إخراج المحافظة خارج الخدمة.

وحول تأمين الكهرباء للفعاليات المتعلقة بالإنتاج الزراعي من وحدات التبريد ومعاصر الزيتون أكد ناصر أن عدد وحدات الخزن والتبريد بين 600 إلى 700 وحدة وهي موزعة على مساحة المحافظة ولكن القسم الأكبر منهم موزع على خمس خلايا وكل خلية حمولتها 5ميغا بمعدل 25 ميغا من مخصص المحافظة وهو ما يعادل الثلث لوجود هذه الوحدات ضمن قطاعات سكنية ، مؤكداً أن الشركة تقوم سنوياً بتزويد هذه الخلايا مع موسم القطاف والتخزين بساعات وصل ليلاً لا تقل عن أربع ساعات مع استمرار مراقبتها من عمال الشبكات حتى تصل درجات التبريد إلى صفر مئوية، حيث يتم تخفيض ساعات التزويد بالتيار مع الحفاظ على المنتج.

أما معاصر الزيتون والمطاحن فبين ناصر أن معظمها تقدم بطلب لوصلها على خطوط مغذاة من التقنين، وتمت الموافقة بناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء لدوام العجلة الاقتصادية.

بدوره مدير الدراسات في الشركة هيثم مخلوف أوضح لـ«الوطن» أنه وبهدف تخفيض الضغط على الشبكة الكهربائية ومراكز التحويل واستعداداً لفصل الشتاء لضمان الاستقرار الكهربائي نتيجة الأحمال الزائدة قامت الشركة ومن بداية العام حتى تاريخه باستبدال 30محولة باستطاعات أكبر، منها 11 محولة بمدينة السويداء و19 محولة في ريف المحافظة بقيمة تجاوزت 12 مليار ليرة، إضافة إلى إحداث 31 مركز تحويل جديداً في أماكن متفرقة بالمدينة وريفها بقيمة تجاوزت 9 مليارات و390 مليون ليرة، مضيفاً: كما تم دمج وتفعيل ورشات الصيانة مع ورشات الطوارئ للتمكن من تغطية إصلاح جميع الأعطال خلال فصل الشتاء.

ولفت مخلوف إلى قيام الشركة بإحداث مراكز تحويل جديدة لمصلحة مشروعات خاصة وحكومية تضمنت تشغيل آبار ومحطات ضخ ومزارع ومداجن ووحدات خزن وتبريد بواقع 27 محولة بأماكن مختلفة في مدينة السويداء والريف بتكلفة وصلت إلى 3 مليارات ليرة.



# محافظ اللاذقية: على رؤساء الوحدات الإدارية تحمّل مسؤولياتهم أمام مجتمعاتهم التي انتخبتهم

**| اللاذقية- عبير محمود**

أكد محافظ اللاذقية خالد أباظة العمل على تكثيف الجهود قبل العواصف المطرية واتخاذ جميع الإجراءات لضمان حسن نقل المياه إلى مصباتها والعمل ضمن خطة متكاملة والتنفيذ للمشروعات ذات الأولوية بهذا المجال.

وخلال جولة تفقدية لأعمال الاستعداد للشتاء التي يقوم بها مجلس مدينة اللاذقية وشركة الصرف الصحي، شدد أباظة على المتابعة الدورية لتعزيل وتنظيف المصارف المطرية والشوايات من قبل الجهات المعنية لتلافي الحالات الفيضانية أثناء الغزارات المطرية.

وعقب عرض رئيس مجلس المدينة ومدير شركة الصرف الصحي لصعوبات العمل خاصة خلال الهطلات المطرية الغزيرة التي تفوق القدرة التصميمية للقنوات والمقترحات لدرء الفيضانات والتخفيف منها، وجّه أباظة بالمباشرة بتنفيذ مشروع لشركة الصرف الصحي مع فرع متاع 6، لإنشاء خط جديد بطول 75 متراً وقطر 60 سم، في شارع الكورنيش الغربي أمام مبنى الكازينو، يحمل الغزارات الشديدة إلى البحر، للاختناقات على كامل الشبكة، ومنها إنشاء خط مطري مزدوج يصل بين الحوض التجميعي للمياه وبين البحر، مكلفاً مدير عام شركة الصرف الصحي، دراسة إدارة المحاور الأكثر عرضة للاختناقات، انطلاقاً من باب المرفأ بالقرب من مديرية الجمارك، مروراً بالكورنيش الغربي، ودواري الأزهري وعند وموقع المنطقة الحرة، وصولاً إلى تقاطع حي قنينص مع شارع الجمهورية.

وأكد أباظة ضرورة عقد اجتماع يضم المعنيين بهذا القطاع لمناقشة مجموعة من المشروعات والمقترحات لمعالجة الاختناقات على كامل الشبكة، ومنها إنشاء خط مطري مزدوج يصل بين الحوض التجميعي للمياه وبين البحر، مكلفاً مدير عام شركة الصرف الصحي، دراسة إدارة الغزارات المطرية على دوار الثورة قبل وصولها إلى دوار الأزهري ومعالجة الاختناق على دوار عدن.

وفي السياق، أكد مدير شركة الصرف الصحي في اللاذقية رواد عثمان لـ«الوطن»، أنه وفقاً لتوجيهات محافظ اللاذقية يتم تكثيف عمل ورشات الشركة في تعزيل وتسليك وصيانة وإنشاء فوهات مطرية على كامل الخط البحري.

وبيّن عثمان، أن الأعمال المكثفة تهدف لضمان أداء أمثل لفوهات التصريف المطري والشوايات خلال الهطلات المطرية على مستوى المدينة بشكل كامل.

يشار إلى أن أعمال تسليك وتنظيف الفوهات المطرية كانت بدأت منذ فترة للاستعداد للموسم المطري، وتتركز حالياً على المحاور التي تشهد اختناقات على كامل الخط من الكورنيش الجنوبي حتى دوار الأزهري مروراً بالشارع أمام حديقة البطرني واتحاد العمال ودوار المحكمة، وفقاً لما ذكره عثمان.

كما اجتمع المحافظ أباظة مع رؤساء الوحدات الإدارية ومديري الجهات الخدمية وأعضاء مجلس المحافظة وأمناء وأعضاء قيادة الشعب الحزبية في مدينة اللاذقية ومنطقتها، ومختاري الأحياء في المدينة.

وفي الاجتماع الذي حمل عنوان «تعزيز دور المجالس المحلية في مجتمعاتها، وتحملهم مسؤوليات العمل» أكد أباظة أن لكل وحدة إدارية طبيعة معينة، وأولويات ومشاكل تواجه المجتمع المحلي فيها تختلف عن غيرها، والمطلوب من رؤساء الوحدات الإدارية ومنهم مجلس مدينة اللاذقية، توفير مستلزمات العمل، وإنجاز المهام المطلوبة منهم، وتحملهم مسؤولياتهم أمام مجتمعاتهم التي انتخبتهم ليكونوا في مواقع المسؤولية.

وذكر أن إدارة الموارد المتوفرة واستثمارها بالشكل الأمثل لتخديم المجتمعات المحلية يجب أن تقترن بالعدالة، ليكون لها الأثر الإيجابي المطلوب، والحصول على الرضى العام، وأن يتلمس المواطن التحسن بالخدمات وما ينفذ منها على أرض الواقع.

ودعا أباظة إلى تعزيز التواصل لنقل الشكاوى بين مديري المؤسسات، ورؤساء الوحدات ومخاتير الأحياء، والحرص على عدم تجاهل أي شكوى مع إعلام المحافظة بالمعالجة، وكلف عضوي المكتب التنفيذي لقطاعات المدن والبلدات والبلديات متابعة كل الطلبات والكتب من الوحدات الإدارية والمخاتير، وعرضها على المحافظ للمعالجة، ونوه بضرورة العمل وفق أولويات، منها التصريف المطري وباقي القطاعات الحيوية من مياه الشرب والنقل وغيرها.